حماية الأطفال في العالم الرقمي: من الخبرات العالمية إلى رؤية الهيئة المنظمة للاتصالات لإطار وطني في لبنان.

التوعية وتقديم إرشادات عملية بشأن حماية الأطفال في العالم الرقمي.
إعداد الدكتور هيثم سرحان، عضو في ادارة الهيئة ورئيس وحدة المعلومات وشؤون المستهلك.

بالنسبة للأطفال، تُعدّ البيئة الرقمية جزءًا لا يتجزأ من حياتهم اليومية، فهي مساحة يتعلمون فيها، ويتواصلون، ويلعبون، ويبدعون، ويتفاعلون مع الآخرين. وبينما توفر التقنيات الرقمية فرصًا كبيرة، فإنها تعرّض المستخدمين الصغار أيضًا لمخاطر تشمل المحتوى الضار، والتنمر الإلكتروني، والتلاعب، والاستغلال.

وتبدأ حماية الأطفال على الإنترنت بالوالدين والأسرة، الذين يضطلعون بدور محوري في توجيه الأطفال، والتعرّف إلى المخاطر، وتهيئة بيئة آمنة تشجع على التواصل والحوار المفتوح. إلا أنهم لا يستطيعون تحمل هذه المسؤولية بمفردهم. فالحماية الفعّالة تتطلب تنسيق الجهود بين المؤسسات العامة، والمدارس، وأجهزة إنفاذ القانون، ومقدمي خدمات الاتصالات، وشركات التكنولوجيا، ومنظمات المجتمع المدني.

وانطلاقًا من خبرتها الممتدة في هذا المجال، تدعو الهيئة المنظمة للاتصالات إلى اعتماد إطار وطني شامل يمكّن الأطفال من الاستفادة من العالم الرقمي بأمان ومسؤولية.

الأضرار عبر الإنترنت حقيقية، ويمكن أن تطال أي طفل

يمكن للإنترنت أن ينقل المخاطر مباشرة إلى منزل الطفل، أو صفه الدراسي، أو جهازه الشخصي. وقد تأتي هذه الأضرار من أشخاص غرباء، أو من أطفال آخرين، أو من محتوى مضلل، أو من المجتمعات الإلكترونية.

قد يواجه الأطفال والمراهقون ما يلي:

- **التنمر الإلكتروني**، والإذلال، والتهديدات، والمضايقات عبر الإنترنت.
- **الاستدراج الإلكتروني**، والتلاعب، والاستغلال الجنسي، والإكراه من قبل المفترسين عبر الإنترنت.
- **محتوى عنيف**، أو متطرف، أو صريح جنسيًا، أو غير ملائم لأعمارهم.
- **سرقة الهوية**، وانتحال الشخصية، والتصيد الاحتيالي، وعمليات الاحتيال، والمعاملات الاحتيالية داخل التطبيقات.
- **التعرض للضغط لمشاركة الصور الشخصية**، أو مقاطع الفيديو، أو كلمات المرور، أو الموقع الجغرافي، أو المعلومات الخاصة.
- **الاستخدام المفرط أو القهري** الذي تشجعه خاصية التشغيل التلقائي، والإشعارات، والتمرير اللانهائي، وغيرها من خصائص المنصات المصممة للتأثير في سلوك المستخدمين.
- **الصور المُولّدة بالذكاء الاصطناعي**، وتقنيات التزييف العميق (Deepfakes)، والمحتوى المُحرَّف، والمعلومات المضللة التي قد يصعب على الأطفال والمراهقين تمييزها.
- **انتهاكات الخصوصية** التي قد تؤثر في سلامة الطفل، وكرامته، وسمعته الرقمية.

ولا تقتصر آثار هذه الأضرار على ما يحدث أمام الشاشة، بل قد تمتد لتؤثر في الصحة النفسية للطفل، وتعليمه، وعلاقاته، وثقته بنفسه، وخصوصيته، وسمعته، وفي الحالات الخطيرة، على سلامته الجسدية. وتؤكد التوجيهات الدولية أن حماية الأطفال تتطلب نهجًا منسقًا يحد من المخاطر، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قدرتهم على التعلم، والمشاركة، وممارسة حقوقهم في البيئة الرقمية.

ولم تعد النصائح التقليدية وحدها كافية، في ظل تنقل الأطفال داخل بيئات رقمية تزداد تعقيدًا بفعل الخوارزميات، والذكاء الاصطناعي، والألعاب الإلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي، وخدمات المراسلة الخاصة. وفي حين يظل الوالدان والمدارس عنصرين أساسيين في حماية الأطفال، فإن الحماية الفعالة تتطلب أيضًا تصميمًا أكثر أمانًا للمنصات الرقمية، وممارسات مسؤولة من قبل قطاع التكنولوجيا، وآليات وطنية واضحة للوقاية، والإبلاغ، والاستجابة، بما يضمن استفادة الأطفال من التكنولوجيا في بيئة رقمية آمنة، وملائمة لأعمارهم، وقائمة على المساءلة.

كيف تستجيب الدول الأخرى؟

في مختلف أنحاء العالم، تتجه الحكومات والهيئات التنظيمية من الاكتفاء بالتوصيات الطوعية إلى فرض التزامات أكثر صرامة على المنصات الرقمية.

أستراليا: تحميل المنصات مسؤولية حماية الأطفال

اعتمدت أستراليا حدًا أدنى للعمر يبلغ 16 عامًا لإنشاء حسابات على بعض خدمات وسائل التواصل الاجتماعي. وقد دخل هذا الإجراء حيّز التنفيذ في10 كانون الأول/ديسمبر 2025، ويُلزم المنصات المشمولة باتخاذ خطوات معقولة لمنع المستخدمين الذين تقل أعمارهم عن 16 عامًا من إنشاء الحسابات أو الاحتفاظ بها. وتقع مسؤولية الامتثال لهذه المتطلبات على عاتق المنصات نفسها، وليس على الأطفال أو أولياء أمورهم.

ويهدف النهج الأسترالي إلى الحد من تعرض الأطفال للمحتوى الضار، والاستخدام المفرط للمنصات، والتنمر الإلكتروني، والاستغلال، وخصائص المنصات التي قد تؤثر سلبًا في صحتهم ورفاههم.

المملكة المتحدة: تقييمات إلزامية لمخاطر الأطفال

بموجب قانون السلامة على الإنترنت في المملكة المتحدة، يتعين على الخدمات التي يُحتمل أن يستخدمها الأطفال تقييم المخاطر التي قد يتعرضون لها، واتخاذ تدابير الحماية المناسبة. وتشرف هيئة أوفكوم (Ofcom) ، الجهة المنظمة لقطاع الاتصالات في المملكة المتحدة، على تنفيذ القانون، وقد أصدرت مدونات سلوك وإرشادات تتناول تقييم مخاطر الأطفال، والتحقق من العمر، وتصميم الخدمات بصورة أكثر أمانًا، والحماية من المحتوى الضار. وقد دخلت الالتزامات الرئيسية المتعلقة بسلامة الأطفال حيّز التنفيذ في تموز/يوليو 2025.

الاتحاد الأوروبي: الحماية من خلال التصميم

يفرض قانون الخدمات الرقمية في الاتحاد الأوروبي على المنصات الإلكترونية اتخاذ تدابير أكثر صرامة لحماية القاصرين. ويشمل ذلك تعزيز الحماية من المحتوى غير الملائم لأعمارهم، وزيادة مساءلة المنصات الكبرى، وحظر الإعلانات الموجهة التي تستهدف القاصرين. كما نشرت المفوضية الأوروبية في تموز/يوليو 2025 إرشادات تفصيلية بشأن حماية القاصرين في إطار هذا القانون.

ورغم اختلاف هذه النماذج، فإنها تعكس توجهًا دوليًا واضحًا يتمثل في أن حماية الأطفال لا يمكن أن تعتمد حصريًا على رقابة الوالدين. بل يجب أيضًا أن تتحمل المنصات الرقمية ومقدمو الخدمات مسؤولية أكبر عن البيئات الرقمية التي ينشئونها.

ريادة الهيئة المنظمة للاتصالات في مجال حماية الأطفال على الإنترنت

لا تُعدّ حماية الأطفال على الإنترنت مجالًا جديدًا لعمل الهيئة المنظمة للاتصالات، فقد راكمت الهيئة خبرة قيّمة في هذا المجال من خلال أعمالها التنظيمية، ومبادرات التوعية، والتعاون مع المؤسسات التعليمية، والشراكات الإقليمية، والمشاركة في المبادرات الدولية.

ومن أبرز إنجازات الهيئة إنشاء منصة e-Aman، وهي منصة متخصصة توفر للآباء والأمهات، والمربين، والأطفال إرشادات عملية، ومواد تثقيفية، وأدوات تساعد على الاستخدام الآمن للإنترنت.

كما قامت الهيئة بما يلي:

- التعاون مع المجلس الأعلى للطفولة في تنفيذ المبادرات الوطنية المتعلقة بحماية الأطفال على الإنترنت.
- تنظيم والمشاركة في ورش عمل، وعروض تقديمية، وأنشطة توعوية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المحلي.
- التعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي لدعم إدراج التوعية بالسلامة على الإنترنت ضمن المواد التعليمية والكتيبات المخصصة للمدارس الرسمية.
- التنسيق مع وزارة الاتصالات لإدماج مبادئ حماية الأطفال على الإنترنت ضمن مدونة أخلاقيات خدمات القيمة المضافة.
- المساهمة في مشروع AREGNET لحماية الأطفال على الإنترنت، وفي إعداد مدونة إقليمية للممارسات لمقدمي خدمات الاتصالات، والتي اعتمدتها لاحقًا الهيئات التنظيمية الأعضاء في AREGNET
- المشاركة في مبادرات بالتعاون مع جمعية الإنترنت (Internet Society)، ومنتدى حوكمة الإنترنت اللبناني، والمدارس، وشركاء من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك رؤية العالم – لبنان (World Vision Lebanon).

وتوفر هذه الإنجازات للبنان قاعدةً مهمة يمكن البناء عليها لوضع إطار وطني أكثر تنظيمًا واستدامة لحماية الأطفال على الإنترنت.

الاطار الوطني المقترح لحماية الأطفال على الإنترنت في لبنان.

يحتاج لبنان اليوم إلى الانتقال من المبادرات القيّمة، وإن كانت متفرقة، إلى إطار وطني منسق لحماية الأطفال على الإنترنت.

وتقترح الهيئة المنظمة للاتصالات نهجًا يقوم على اربعة محاور اساسية ومتكاملة:

المحور الاول: لتنسيق الوطني وتحديد المسؤوليات بوضوح.

ينبغي إنشاء آلية تنسيق دائمة تجمع الوزارات المعنية، والهيئات التنظيمية، وأجهزة إنفاذ القانون، والسلطات القضائية، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات المعنية بحماية الطفل، ومشغلي الاتصالات، وشركات التكنولوجيا، والشركاء الدوليين.

ومن شأن هذه الآلية أن توضح المسؤوليات المؤسسية، وتحد من ازدواجية الجهود، وتسهل عمليات الإحالة، وتضمن أن تكون جميع المبادرات جزءًا من استراتيجية وطنية متكاملة ومتناسقة.

في هذا الإطار، تلتزم الهيئة المنظمة للاتصالات بإلزام مشغلي ومزوّدي خدمات الاتصالات باعتماد آليات الحجب والتصفية المناسبة على المستوى الوطني، وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، بهدف المساهمة في حماية الأطفال وسائر المستخدمين المستضعفين على شبكة الإنترنت.

المحور الثاني: التوعية والثقافة الرقمية.

ينبغي أن يتعلم الأطفال كيفية التعرف على أساليب التلاعب، وحماية خصوصيتهم، والتحقق من صحة المعلومات، والتعامل مع التنمر الإلكتروني، والإبلاغ عن السلوكيات المشبوهة، وطلب المساعدة عند الحاجة.

كما يحتاج الآباء والأمهات والمربون إلى إرشادات عملية وسهلة الوصول تعكس التطبيقات والمنصات والألعاب والتقنيات التي يستخدمها الأطفال فعليًا. ولا ينبغي أن تقتصر التوعية على حملات موسمية أو متفرقة، بل يجب أن تُدمج في البرامج المدرسية، والنقاشات الأسرية، وبرامج تدريب المعلمين، والمبادرات المجتمعية.

لمحور الثالث: خدمات رقمية أكثر أمانًا ومسؤولية.

ينبغي تشجيع مقدمي خدمات الاتصالات والمنصات الرقمية، وعند الاقتضاء إلزامهم، على اعتماد ممارسات تراعي احتياجات الأطفال، وتوفير أدوات رقابة أبوية سهلة الاستخدام، وإعدادات قوية لحماية الخصوصية، وآليات فعالة للتحقق من العمر، وأدوات واضحة للإبلاغ، وإعدادات افتراضية أكثر أمانًا للمستخدمين صغار السن.

كما يمكن لمدونات الممارسات والإرشادات التنظيمية أن تسهم في ترسيخ معايير وتوقعات مشتركة وتعزيز مبدأ السلامة من خلال التصميم.

المحور الرابع: البحث والتقييم والتعاون الدولي.

يحتاج لبنان إلى معلومات موثوقة حول تجارب الأطفال على الإنترنت، والمخاطر التي يواجهونها، ومدى فعالية تدابير الحماية الحالية.

ومن شأن إجراء البحوث والدراسات والمشاورات بصورة منتظمة أن يتيح تطوير السياسات بما يواكب التطورات التكنولوجية. كما سيمكن التعاون الدولي والإقليمي لبنان من الاستفادة من المعايير الناشئة، والخبرات الفنية، والممارسات التنظيمية الناجحة.

ما الذي يمكن للوالدين ومقدمي الرعاية القيام به اليوم؟

تُعد التشريعات والتنسيق الوطني عنصرين أساسيين لحماية الأطفال، إلا أن الحماية تبدأ أيضًا من التواصل اليومي داخل الأسرة.

وينبغي على الوالدين ومقدمي الرعاية:

- التحدث بانتظام مع الأطفال حول ما يشاهدونه، ويلعبونه، ويشاركونه، ويختبرونه على الإنترنت.
- توفير بيئة يشعر فيها الأطفال بالأمان للإبلاغ عن أي مواقف تثير انزعاجهم، دون الخوف من العقاب أو من حرمانهم من استخدام أجهزتهم.
- مراجعة إعدادات خصوصية الحسابات، وخيارات مشاركة الموقع الجغرافي، وأذونات التطبيقات، وقوائم جهات الاتصال، وإعدادات الرقابة الأبوية.
- الاتفاق مع الأطفال على قواعد مناسبة لأعمارهم بشأن مدة استخدام الشاشات، وعمليات الشراء عبر الإنترنت، والتواصل مع الأشخاص غير المعروفين، والبث المباشر، ومشاركة الصور أو المعلومات الشخصية.

- تعليم الأطفال خطوات بسيطة للتعامل مع السلوك الضار، وهي: التوقف، والحظر، والإبلاغ، والاحتفاظ بالأدلة، وإبلاغ شخص بالغ موثوق به.
- تذكير الأطفال بأن الأشخاص على الإنترنت قد لا يكونون دائمًا كما يدّعون.
- توضيح أن الصور، والرسائل، والبيانات الشخصية يمكن نسخها أو إعادة نشرها حتى وإن تمت مشاركتها بشكل خاص.
- طلب المساعدة فورًا إذا تعرض الطفل لتهديدات، أو للاستدراج الإلكتروني، أو للاستغلال، أو للابتزاز، أو لضغوط تدفعه إلى مشاركة محتوى حميم أو خاص.

وتُعد أدوات الرقابة التقنية مفيدة، لكنها لا يمكن أن تحل محل الثقة، والاهتمام، والحوار المفتوح. فالهدف ليس المراقبة المستمرة، بل ضمان أن يعرف الأطفال أنهم يستطيعون طلب المساعدة قبل أن تتحول أي مشكلة على الإنترنت إلى أزمة. كما تؤكد التوجيهات الدولية على أهمية استمرار الحوار داخل الأسرة إلى جانب استخدام أدوات السلامة العملية.

مسؤولية مشتركة وأولوية وطنية.

تُشكّل حماية الأطفال على الإنترنت أولوية وطنية بالنسبة إلى الهيئة الناظمة للاتصالات. وتلتزم الهيئة بتعزيز السلامة الرقمية من خلال مبادرات التوعية، وبناء القدرات، والتعاون مع أصحاب المصلحة، والعمل المنسّق مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية وسائر الجهات المعنية.

وستستمر الهيئة، في المرحلة المقبلة، بترويج تدابير عملية تُمكّن الأطفال، وتدعم الأهل والمربّين، وتعزّز الاستجابة الوطنية اللبنانية لمخاطر الإنترنت، بما يساهم في بناء بيئة رقمية أكثر أماناً ومسؤولية للأطفال.

إن حماية الأطفال على الإنترنت مسؤولية مشتركة. لذا، يُشجَّع الأهل والأطفال والمعلمون ومقدّمو الرعاية وأفراد المجتمع كافة على طلب الإرشاد أو الإبلاغ عن أي مخاوف تتعلق بسلامة الأطفال وسلامتهم النفسية على الإنترنت. للحصول على المعلومات أو الدعم أو المساعدة، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني المخصص عبر الرابط https://e-aman.tra.gov.lb أو التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني info@tra.gov.lb.